

وثيقة معلومات المشروع

المرحلة التقييمية

رقم التقرير: PIDA31814

اسم المشروع	الضفة الغربية وقطاع غزة: تمويل الوظائف (P151089)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
القطاعات	الصناعة والتجارة العامة بنسبة (20%)؛ والتدريب المهني بنسبة (20%)؛ وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة بنسبة (20%)؛ التجارة المحلية والدولية الأخرى بنسبة (20%)، والوسطاء الماليون الآخرون [أي غير المصارف] بنسبة (20%)
المواضيع	الأوجه الأخرى للإدارة الاقتصادية بنسبة (25%)، ودعم المشاريع المتناهية في الصغر، والصغيرة والمتوسطة بنسبة (25%)، والأوجه الأخرى لتنمية القطاع الخاص بنسبة (25%)، وتيسير الوصول إلى التجارة والسوق بنسبة (25%)
أداة الإقراض	أداة تمويل المشاريع الاستثمارية
معرف المشروع	P151089
الجهة المقترضة	وزارة المالية
الوكالة المنفذة	وزارة المالية من خلال وكيل منفذ من القطاع الخاص
الفئة البيئية	الفئة (ب) أي يتطلب تقييم بيئي جزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة المشروع	الثاني من تشرين الثاني لعام 2015
التاريخ المتوقع لإقرار مجلس الإدارة	الثامن عشر من كانون الأول لعام 2015
قرار المراجعة التقييمية (من مذكرة القرار)	
قرارات أخرى	

أولاً. سياق المشروع

السياق القطري

لم تتعق الحالة السياسية في الأرض الفلسطينية من الغموض الذي يكتنفها، لا بل قد تفاقم هذا الغموض جرّاء الصّراع الأخير المتقد في قطاع غزة. الأمر الذي عاد بوقع سلبي على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أسفر عن استمرار انحدار النمو الإقتصادي إثر بلوغه 11 بالمئة في عام 2011، كما ويعكس ذلك المصاعب المالية المترامية (بما في ذلك انخفاض مساعدة المانحين منذ 2009 لأقل من مليار دولار أمريكي خلال عامي 2011 و2012، بالإضافة لتزايد المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص). هذا عدا عن ما أسفرت عنه هذه الحالة من تدهور حاد للظروف الاقتصادية في قطاع غزة. وكان قد تباطأ النمو الاقتصادي ليصل لـ6 بالمئة في عام 2012، مما يعني تباطؤ نمو الناتج المحلي بنسبة 50% في ذلك العام. ولم يقف الانحدار عند ذلك بل وصل لما يقدر بـ2 بالمئة في 2014. أما عقب ذلك فقد دخل الاقتصاد الفلسطيني في حالة من الركود بمعدل نمو بنسبة 0.4 - بالمئة: مُسجلاً 5.1 بالمئة في الضفة و15 - بالمئة في القطاع. ووفقاً للتقديرات الأخيرة فقد بلغت خسائر حرب 2014 ما يربو على 4 مليارات دولار، أي حوالي 35 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً جرّاء الإغلاق السابق للأنفاق الواصلة بين القطاع ومصر والتي كانت تجسد القناة الأساسية للحركة التجارية في غزة، الأمر الذي أدى للمزيد من انقطاع للكهرباء ونقص في الوقود.

ولقد رافق هذا التباطؤ ارتفاع بمعدلات البطالة، حيث قُدرت بـ27 بالمئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2014 (17.4 بالمئة في الضفة الغربية، في حين بلغت 42.8 بالمئة في قطاع غزة وأعلى بـ9 بالمئة في عام 2000). كما واعتبر تقرير الرصد الاقتصادي الصادر مؤخراً (أيار 2015) عن لجنة الارتباط الخاصة بأن معدل البطالة في غزة قد يكون الأعلى على مستوى العالم أجمع. كما وصلت نسبة العاطلين عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و29 لـ40 بالمئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً أنها بلغت 63 بالمئة في قطاع غزة لوحده. في حين بلغت مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة 19 بالمئة وهي نسبة ضئيلة إذما قُورنت بمعدل مشاركة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تقدر بـ26 بالمئة. وحالياً يُوفر القطاع العام الفلسطيني 22 من فرص العمل في الضفة والقطاع، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بأن يكون مساهماً مباشراً في نمو توفير فرص العمل في المستقبل. وقد أشار تحليل أجرته المؤسسة الدولية بورتلاند ترست، وهي منشأة غير ربحية تهدف لتطوير القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية، بأنه ينبغي توفير حوالي مليون وظيفة مع حلول عام 2030 لخفض معدل البطالة بنسبة عشرة بالمئة مع حلول العام ذاته.

السياق القطاعي والمؤسسي

بقي نشاط الاستثمار الخاص والقطاع الخاص منخفض و متمحور في قطاعات فرعية ذات إنتاجية منخفضة وإسهام ضعيف في نمو فرص العمل، هذا عدا عن الوهن الذي لحق بالنشاط الخاص جراء عملية السلام المتعثرة والقيود المفروضة على الحركة، والوصول والتجارة. وتأتي المشاريع في غالبيتها متناهية في الصغر لصغيرة -وفقاً لطيف أحجام الشركات- مع مستوى كبير من اللارسمية التي تنطوي على ما يقدر بـ 140,000 عامل (وتجدر الإشارة لوجود نسبة واحد بالمئة من مجمل المنشآت لديها ما يزيد عن 20 عامل حسب معطيات عام 2013).

ما زالت الحاجة لتحقيق كافي للاستثمار الاقتصادي الضروري ونمو قطاعات الخدمات الصناعية وذات القيمة المضافة التي تتأتى عن فرص عمل ونمو في الناتج المحلي الإجمالي قائمة. فلقد بلغ معدل الاستثمار الخاص 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي طوال السبع سنين المنصرمة، في حين بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين انحدر إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انحداراً دراماتيكياً من 35 بالمئة في عام 2000 لما دون 15% بالمئة في عام 2012. أما قطاع التصنيع الذي يُنظر له على أنه دافع أساسي للنمو ولتوفير فرص العمل، فقد دخل إلى حالة من الركود منذ عام 1994، حيث تدنت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26 بالمئة في العقد المنصرم، في حين تدنت مستويات التوظيف في هذا القطاع بنسبة 13 بالمئة في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2011. وفي الوقت ذاته، أخفقت قطاعات القيمة المضافة مثل السياحة والتكنولوجيا عن النمو بوتيرة كافية للتعويض عن انخفاض مساهمة قطاع التصنيع. أما كساد القطاع الزراعي فهو أمر لا حيز للجدل فيه فقد انحدرت إنتاجيته (أي إنتاجية كل عامل) بنسبة خمسين بالمئة منذ عام 1995 وصولاً لعام 2011، في حين تضاعف التوظيف في هذا القطاع خلال الفترة آفة الذكر. وفي مجمل القول فقد ازدادت الحصة التي يغطيها القطاع الخاص من توفير فرص العمل بنسبة 9 بالمئة منذ عام 2000 وحتى 2011، واندرجت هذه الوظائف في مجملها ضمن بوتقة خدمات التجزئة والخدمات غير القابلة للتداول، بمعنى أنها لا تولد فرص عمل ذات نوعية مقبولة.

وبقدم التحليل الأخير الذي أجرته مجموعة البنك الدولي حول المناخ الاستثماري أدلة إضافية عن البيئة الصعبة التي تواجه القطاع الخاص:

- سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016 تدني المرتبة الإجمالية للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الترتيب العالمي حيث تراجعت مرتبتهما من 127 من أصل 189 اقتصاداً للمرتبة 129. كما وأن الوقت، والتكلفة والإجراءات اللازمة لإنشاء عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة تعد عوامل مانعة للشروع بإنشاء مشروع وللنشاط التجاري اللازم لنمو القطاع الخاص. وفي هذا المضممار فقد حل القطاع والضفة الغربية في المرتبة 170 من أصل 189 اقتصاداً وفقاً لمؤشر الشروع بالعمل الذي يعد مقياساً هاماً للتحديات التي قد يواجهها رجال وسيدات الأعمال (وهذه النتيجة هي ناقص إحدى عشر مرتبة عما كانت عليه في 2015)، وتعد هذه النتيجة أقل بكثير من

ما يوازيها من غير بلدان بما في ذلك المكسيك التي حلت في المرتبة 43، والامارات العربية المتحدة في المرتبة 60، والأردن في المرتبة 88.

- يُدرج تقييم المناخ الاستثماري لعام 2014 "تَجَزُّوْ وَغُمُوضْ- العقبات الأكثر تريبصاً باستثمارات القطاع الخاص- عدم الاستقرار السياسي، والحصول على الكهْرُبَاء، والممارسات القطاعية غير الرسمية، ومعدلات الضرائب والحصول على التمويل على أنها أكثر التحديات وقَعاً. وقدم التقرير توصيات شملت الحصول على قدرة أكبر للوصول إلى الموارد والأسواق، وتقليص توجهات العزلة والتشظي، وتخفيف المخاطر السياسية، وتحسين دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وخاصة من خلال الاستثمار بالمهارات، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال والابتكار.

ولقد رافق النمو المحدود للاستثمار الخاص والطلب المكبوح على عمل القطاع الخاص مكبات أخرى على صعيد الإمداد. وكانت قد أبرزت مبادرة الحوار لأجل خلق فرص عمل فلسطينية عدم اقتصار الحاجة على إيجاد طرق مبتكرة لتجنيد استثمار خاص جديد لمجابهة المناخ الاستثماري العصيب "بل جنباً إلى جنب مع معطيات تقرير النظم المنهجية من أجل نتائج أفضل في مجال التعليم، كما وأشارت إلى أن عدم توافق المهارات مع سوق العمل هي العقبة الرئيسة لنتائج التوظيف خاصة على صعيد الشباب والنساء. ويبيد الدليل إلا أنه حتى في حين توافر فرص العمل فإن الخريجين غالباً ما يعوزهم المهارات والخبرات التي يطلبها القطاع الخاص لملى هذه الشواغر ولإنجاز العمل المطلوب. فبالرغم من زيادة تسليح القوى العاملة الفلسطينية بالتعليم، حيث يتضاعف عدد الطلبة كل خمسة عشر عاماً، إلا أن مشاركة القوى العاملة ما زالت متدنية، ومزال الشباب والنساء الأكثر مكابدةً للنتائج القاسية الناجمة عن سوق العمل. حيث تبلغ نسبة البطالة عن العمل بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 20-24 سنة 45.6 بالمئة، وتصل لأعلى معدلاتها بنسبة 47.1 بالمئة بين الإناث ممن لديهم ثلاث عشر سنة من التعليم أو ما يربو على ذلك. وبالإضافة لملى الشواغر الراهنة فهناك حاجة لتمكين القوى العاملة الشابة بالمهارات اللازمة للوظائف التي سيوفرها القطاع الخاص المستقبلي.

وبالرغم من لفيف التحديات الخارجية والداخلية فإن القطاع الخاص الفلسطيني ما زال قادراً على إظهار مستوى من المرونة، وروح ريادة، والقدرة على تحقيق المزيد من النمو وتوفير فرص العمل، خاصة إذا ما استهدف هذا الاستثمار الخاص قطاعات منتقاة لها القدرة على خلق فرص عمل في الظروف الراهنة. وهناك دليل على ما سلف في النظام البيئي الناشئ والنامي لريادة الأعمال، فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نامي قادر على جذب الاستثمار.

وُحُدِدَت القطاعات التالية: (أ) الزراعة، (ب) وريادة الأعمال التكنولوجية والرقمية، (ت) والسياحة، (ث) والإنشاء، (ج) والطاقة على أنها القطاعات الأكثر قدرةً على تحقيق نمو قوي وآفاق كبيرة على صعيد توفير فرص العمل، علاوة على أنها قادرة على توفير ما يقارب 40 بالمئة من فرص العمل اللازمة لخفض معدل البطالة بنسبة 10 بالمئة مع حلول العام 2030. والرغم من تقييم ما يربو على عشرين قطاع وقطاع فرعي، لقد اختيرت الخمس قطاعات آفة الذكر كونها تمتلك

القدرة والإمكانية لتحقيق أقصى الفرص الفورية وبعيدة الأمد، هذا عدا عن تحفيزها للمضاعفات في القطاعات الأخرى على صعيد الاقتصاد بأسره ضمن الإطار السياساتي القائم.

ثانياً. الهدف الإنمائي للمشروع

يهدف المشروع لحشد تمويل الاستثمار الخاص في القطاعات غنية المكامن، بالإضافة لخلق فرص عمل في الضفة والقطاع.

كما يتجسد الهدف الإنمائي للتمويل لغايات العمل في توطيد فعالية التدخلات المالية المنتقاة.

ثالثاً. وصف المشروع

اسم المكون

منحة توفيق النظام البيئي لريادة الأعمال

الملاحظات (بند اختياري)

سيمول المكون الأول منحة مطابقة لريادة الأعمال والنظم البيئية، وهي عبارة عن منحة موائمة (مشاركة للتكاليف) تستهدف صناديق استثمار المراحل الأولى الرامية لبناء خط من المشاريع القابلة للاستثمار. وستكون هذه المنحة عن صندوق متخصص لتحسين كمية ونوعية مبادرات المشاريع المهيأة للاستثمار عبر تحسين كفاءة المشاريع (الشركات) لاستيعاب تمويل من أدوات التمويل الجاهزة. وستستخدم هذه الصناديق لتمويل خدمة تطوير المشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 10 إلى 50 ألف دولار أمريكي.

اسم المكون:

بناء القدرات والدروس المستفادة

تعليقات (اختياري)

يتألف مكون بناء القدرات والدروس المستفادة من ثلاثة مكونات فرعية من شأنها دعم التدابير الرامية لبناء القدرات وإعداد السوق لنشر أدوات تمويلية مبتكرة للمشاريع، بما في ذلك كل من المشروع الأول للتمويل لغايات العمل ومتابعة المشاريع المستقبلية ضمن سلسلة مشاريع التمويل لغايات العمل. كما سيدعم المكون إعداد التحضيرات اللازمة لنشر سند الأثر الإنمائي التجريبي بتمويل من المشروع الثاني للتمويل لغايات العمل. وسيهدف أيضاً بشكل أولي لفحص إمكانية إدخال

الأدوات التمويلية البديلة ضمن المشاريع المستقبلية في سلسلة المشاريع بالاعتماد على خط الاستثمار الخاص الرامي لخلق فرص عمل.

اسم المكون:

إدارة المشاريع

تعليقات (اختياري)

سيمول هذا المكون التنفيذ الكلي للمشروع، والتي سيشرف الوكيل المنفذ للمشروع على إدارتها والإشراف عليها، حيث سيعين الوكيل المنفذ للمشروع من القطاع الخاص (بما يتفق مع المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي) بموجب اتفاقية تنفيذ تُبرم بين الوكيل المنفذ للمشروع ووزارة المالية.

رابعاً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

0.00	إجمالي تمويل البنك	5.00	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة المالية:
	المبلغ		مصدر التمويل
0.00			الجهة المقترضة
5.00			تمويل خاص
5.00			إجمالي التمويل

خامساً. التنفيذ

تتطوي ترتيبات تنفيذ المشروع الكلية على ثلاث مستويات على رأسها وزارة المالية بصفتها الممثل الرسمي للمشروع لدى السلطة الفلسطينية، حيث سيتحمل الوكيل المنفذ للمشروع مسؤولية الإدارة العامة للمشروع جنباً إلى جنب مع مستشار سندات الأثر الإنمائي. وسيتم إنشاء هيئة استشارية للقطاع العام والخاص وذلك دعماً لمجمل ترتيبات التنفيذ، حيث ستشمل ممثلين حكوميين أساسيين من وزارات المالية، والاقتصاد الوطني والعمل إلى جانب ممثلين من القطاع المالي والخاص.

وبالإضافة إلى ممثل المشروع، والوكيل المنفذ للمشروع، ومستشار سندات الأثر الإنمائي، سيكون هناك عقود تزويد منفصلة وممولة لإنجاز نشاطات أخرى يتعين اتخاذها في إطار هذا المشروع، ويقصد بذلك أنشطة بناء القدرات والتهيؤ للسوق. علاوة على ذلك، حالما يتم إطلاق عملية اشتراك المستثمر لدى بنك الإنماء الصناعي ستبدي الحاجة إلى إنشاء كيان لأغراض خاصة عن طريق مستثمرين القطاع الخاص في سندات الأثر الإنمائي. حيث يمكن القيام بذلك في إطار المشروع الأول لدى التمويل لغايات العمل وسيتم التشغيل حال الحصول على تمويل النتيجة والموافقة على المشروع الثاني للتمويل لغايات العمل.

سيضطلع الوكيل التنفيذي للمشروع بالتوريد، والإدارة المالية، والضمانات، والمتابعة التنفيذية والتقييم بما في ذلك خطط العمل السنوية وتقارير سير العمل ومراقبة اتفاقية نتائج سندات الأثر الإنمائي والتي ستُفعل بموجب المشروع الثاني للتمويل لغايات العمل. وسترفد الوكالة المنفذة للمشروع تياً، مع تقديم تقارير لممثل المشروع لدى السلطة الفلسطينية. كذلك سترفد الوكالة المنفذة للمشروع من القطاع الخاص عن طريق اتفاقية التنفيذ، مع تفويض صلاحية صناعة القرار فيما يخص تخصيص التمويل بناءً على طرق وإجراءات التوريد، واختيار استشاريي القطاع الخاص والممارسات التجارية المقبولة لدى البنك الدولي.

سادساً. السياسات الوقائية (بما في ذلك المُشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يُفعلها المشروع
	X	البند الأول من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
X		البند الرابع من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموائم الطبيعية (OP/BP 4.04)
X		البند السادس والثلاثون من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الغابات (OP/BP 4.36)
	X	البند التاسع من السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إدارة الآفات (OP 4.09)
X		البند الحادي عشر من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الموارد المادية الطبيعية (OP/BP 4.11)
X		البند العاشر من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
X		البند الثاني عشر من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
X		البند السابع والثلاثون من الإجراء/السياسة التشغيلية الرابعة بشأن سلامة السدود (OP/BP 4.37)
X		البند الخمسون من الإجراء/السياسة التشغيلية السابعة بشأن المشاريع المقامة

		على الممرات المائية الدولية (OP/BP 7.50)
X		البند الستين من الإجراء/السياسة التشغيلية السابعة بشأن المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

التعليقات (اختياري)

سابعاً. جهات الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال: بيتر موصللي

المسمى الوظيفي: مسؤول البرنامج

رقم الهاتف: 5367+2935

البريد الإلكتروني: pmousley@worldbank.org

جهة الاتصال: عبد الوهاب الخطيب

المسمى الوظيفي: خبير تطوير في مجال تطوير القطاع الخاص

رقم الهاتف: 5366+6515

البريد الإلكتروني: akhatib@worldbank.org

الجهة المقترضة :

الاسم: وزارة المالية

جهة الاتصال: شكري بشارة

المسمى الوظيفي: وزير

رقم الهاتف:

البريد الإلكتروني: mof@mof.ps

الوكالات المنفذة:

الاسم: وزارة المالية من خلال الوكيل المنفذ للمشروع المختار من القطاع الخاص

جهة الاتصال: غير محددة

المسمى: غير محدد

رقم الهاتف: 000000000

البريد الإلكتروني: mof@mof.ps

تأمناً. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع :

دار مَعْلومات البنك الدولي

1818 شارع إتش، نيويورك

واشنطن، العاصمة، 20433

هاتف: (202) 1500-522

فاكس: (202) 1500-522

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>